جامعة الإسكندرية
كلية الحقـوق
قسم القانون العام

آثار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على نظام القانون العام المصرى

رسالة مقدمة من الباحث

محمود محمد خلاف عبد الرحمن

للحصول على درجة الماجستير فى الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

ماجد راغب الحلو

أستاذ القانون العام
بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Legal
Serial No : 635
Classification : 343

٢٠١٠

CamScanner

خطة الدراسة:

بناء على ما تقدم تنتظم خطة دراسة آثار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على القانون العام المصري في فصل تمهيدي وثلاثة فصول موضوعية يتناول كل منها بحث جزء من إشكالية الدراسة المتقدمة، في ترتيب موضوعي، وتنتهي بخاتمة للدراسة على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: يتناول الفصل التمهيدي التحضير والتمهيد لموضوع الدراسة من خلال عرض الآتي:

أولاً – وضع مقدمة موضوعية تتناول إطار وأسباب عقد الاتفاقية موضوع الدراسة.

ثانياً– إعطاء فكرة ملخصة عن الاتفاقية موضوع الدراسة تتضمن أهدافها وتقسيمها وموضوعاتها.

ثالثاً– تحديد إشكالية الدراسة.

رابعاً– وضع خطة موضوعية للدراسة.

خامساً– تقسيم موضوعات الدراسة وفقا للخطة الموضوعة.

الفصل الأول: يتناول الفصل الأول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بين النصوص والتطبيق من خلال مبحثين.

- **المبحث الأول:** يتناول بحث سريان نصوص اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية باعتبارها قواعد قانونية على المستوى الداخلي المصرى من خلال مطلبين :

المطلب الأول: موافقة البرلمان المصري على الاتفاقية.

المطلب الثاني: طبيعة الاتفاقية.

- **المبحث الثاني:** يتناول بحث نفاذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في النظام القانوني الداخلي المصري في مطلبين:

المطلب الأول: حكم التعارض بين الاتفاقية والدستور.

CamScanner

المطلب الثاني: حكم التعارض بين الاتفاقية والتشريع الداخلي.

الفصل الثاني: يتناول الفصل الثاني بحث الآثار القانونية المباشرة لنفاذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على القانون العام المصري في مبحثين:

- المبحث الأول: يتناول بحث الآثار القانونية المباشرة الحالة لنفاذ الاتفاقية على القانون العام المصري في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الآثار المباشرة الحالة في مجال القانون الإداري.

المطلب الثاني: الآثار المباشرة الحالة للاتفاقية في مجال سن التشريعات الوطنية.

المطلب الثالث: الآثار المباشرة الحالة للاتفاقية في مجال الإدارة العامة.

- المبحث الثاني: يتناول بحث الآثار القانونية المباشرة المستقبلة لنفاذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على القانون العام المصري في أربعة مطالب:

المطلب الأول: الآثار المباشرة المستقبلة للاتفاقية في مجال القانون الإداري.

المطلب الثاني: الآثار المباشرة المستقبلة للاتفاقية في مجال سن التشريعات الوطنية.

المطلب الثالث: الآثار المباشرة المستقبلة للاتفاقية في مجال الإدارة العامة.

المطلب الرابع: الآثار المباشرة المستقبلة للاتفاقية في مجال البيئة.

الفصل الثالث: يتناول الفصل الثالث بحث الآثار القانونية غير المباشرة لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على نظام القانون العام المصري في مبحثين:

- المبحث الأول: يتناول نشوء نظام إجرائي خاص بإدارة شئون وتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في أربعة مطالب:

المطلب الأول: في مجال الإدارة العامة للشئون الجمركية.

المطلب الثاني: هيئات إدارة الاتفاقية.

المطلب الثالث: تعديل الاتفاقية وإلغاءها.

المطلب الرابع: فض منازعات الاتفاقية.

CamScanner

- **المبحث الثاني:** يتناول نشوء نظام إجرائي خاص بإدارة وتنفيذ المشروعات التي يتم عقدها في إطار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية أو تنفيذاً لأحد أهـــدافها في مطلبين:

المطلب الأول: برنامج دعم المشاركة المصرية الأوروبية، والتوأمة المؤسسية.

المطلب الثاني: آلية التعاون الفنى لتبادل المعلومات.

تقسيـــــم:

تنقسم الدراسة طبقاً للخطة المتقدمة إلى فـــصل تمهيـــدي، وثلاثـــة فـــصول موضوعية، وخاتمة كالآتي:

فصل تمهيدى:

أ - مقدمة.

ب - نبذة عن اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

ج - إشكالية الدراسة.

د - خطة الدراسة.

هـــ- تقسيم الدراسة.

الفصل الأول:

اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بين النصوص والتطبيق.

- **المبحث الأول:**

اعتبار نصوص الاتفاقية بمثابة قانون داخلي.

المطلب الأول: موافقة مجلس الشعب على الاتفاقية.

المطلب الثاني: طبيعة الاتفاقية بعد الموافقة البرلمانية.

CamScanner

- المبحث الثاني:

نفاذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في النظام القانوني المصري.

المطلب الأول: حكم التعارض بين الاتفاقية والدستور.

المطلب الثاني: حكم التعارض بين الاتفاقية والتشريع الداخلي.

الفصل الثاني:

الآثار القانونية المباشرة لنفاذ الاتفاقية على القانون العام المصري.

- المبحث الأول:

الآثار القانونية المباشرة الحالة لنفاذ الاتفاقية على القانون العام المصري.

المطلب الأول: في مجال القانون الإداري.

المطلب الثاني: في مجال سن التشريعات الوطنية.

المطلب الثالث: في مجال الإدارة العامة.

- المبحث الثاني:

الآثار القانونية المباشرة المستقبلة لنفاذ الاتفاقية على القانون العام المصري.

المطلب الأول: في مجال القانون الإداري.

المطلب الثاني: في مجال سن التشريعات الوطنية.

المطلب الثالث: في مجال الإدارة العامة.

المطلب الرابع: في مجال البيئة.

CamScanner

الفصل الثالث:

الآثار القانونية غير المباشرة للاتفاقية على نظام القانون العام المصري.

- المبحث الأول:

نشوء نظام إجرائي خاص بإدارة شئون وتنفيذ الاتفاقية.

المطلب الأول: في مجال الإدارة العامة للشئون الجمركية.

المطلب الثاني: هيئات إدارة الاتفاقية.

المطلب الثالث: إجراءات تعديل الاتفاقية، وإلغائها.

المطلب الرابع: فض منازعات الاتفاقية.

- **المبحث الثاني:**

نشوء نظام إجرائي خاص بإدارة وتنفيذ المشروعات المنعقد في إطار الاتفاقية

المطلب الأول: برنامج دعم المشاركة، والتوأمة المؤسسية.

المطلب الثاني: آلية التعاون الفنى لتبادل المعلومات.

CamScanner